التمييز ضد الأشخاص
ذوي الإعاقة في المجتمع العراقي
«قراءة سوسيولوجية»

Discrimination Against Persons With Disabilities In Iraqi Society
«Sociological reading»

أ.د. أفراح جاسم محمد

كلية الآداب – جامعة بغداد

الباحثة/ مريم جبار رشم

كلية الآداب – جامعة بغداد

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

إن شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة من أكثر شرائح المجتمع العراقي احتياجًا للأمن النفسي والاجتماعي، لما يتعرضون له من تحديات اجتماعية واقتصادية ونفسية معقدة،تلك التحديات قد تجعلهم عرضة للشعور بالتمييز.

إذ يؤثر التمييز على أساس الإعاقة اليوم على قطاع كبيرة من سكان العالم، وهو من بين المشكلات الرئيسة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة أو ذوو الصلة بالإعاقة. ويتجلى في أشكال مختلفة، وقد يكون له آثار كارثية على حياتهم وبالتالي على حياة المجتمع؛ إذ كانت آثار التمييز بسبب العجز قاسيًا بوجه خاص في مجالات التعليم، والعمل، والتوظيف والزواج والحياة الأسرية والاجتماعية والنفسية والصحية والنقل والحياة الثقافية ودخول الأماكن والمرافق العامة.

لذا، يستهدف البحث إلى محاولة التعرف على مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والعمل والحياة الأسرية والحياة الاجتماعية والصحة.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد قسم البحث إلى مبحثين تناول المبحث الاول منه على المفاهيم الأسياسية للبحث، وهى التمييز وذوو الإعاقة والاستبعاد الاجتماعية، فى حين تناول المبحث الثاني مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوى الإعاقة في المجتمع العراقي في التعليم والعمل والحياة الأسرية والاجتماعية والصحة، ليختم البحث بقائمة الهوامش والمراجع.

Abstract:

The segment of persons with disabilities is among the most vulnerable segments of Iraqi society in need of psychological and social security because of the complex social, economic, and psychological challenges they face, which may make them vulnerable to discrimination.

Discrimination on the basis of disability today affects a large segment of the world's population and is one of the main problems faced by persons with disabilities or those related to disability. It is manifested in various forms and may have disastrous effects on their lives and thus on the life of society. Because of disability is particularly severe in the areas of education, employment, employment, marriage, family life, social, psychological, health, transportation, cultural life and access to places and public facilities.

The research aims to identify the manifestations of discrimination against persons with disabilities in the fields of education, work, family life, social life and health.

In order to achieve this goal, the research section was divided into two sections, the first of which dealt with the basic concepts of research, namely, discrimination, people with disabilities and collective exclusion, while the second topic dealt with the manifestations of discrimination against persons with disabilities in Iraqi society in education, work, family life, Search the list of margins and references

المقدمة:

يُعَّد العنصرُ البشريِ في أيَّ مجتمع هو محور الاهتمام والركيزة الأساسية في التنمية، فهو المحرك لعجلتها وهو المستهدف لنتاجها، وماتقدمه مؤسسات المجتمع من برامج ورعاية، إنما هو بهدف الوصول به؛ لأن يحيا حياة كريمة في بيئة يسود فيها الأمن النفسي والاستقرار الاجتماعي.

وعلى الرغم من أنَّ المبادى التوجيهية للاتفاقية الدولية الخاصة بذوي الإعاقة تقوم على احترام كرامة الأشخاص واستقلالهم الذاتي، بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلالهم، عدم التمييز، كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع واحترام الفوارق، إلا إنَّه لاتزال المجتمعات النامية ومنها العراق تنظر للأشخاص ذوي الإعاقة نظرة مهمشة، كذلك تنظر لأسرته نظرة احتقار مما قد يدفع بالأسرة الشعور بالخجل كونها أنجبت طفلًا معاقًا في هذا المجتمع.

كذلك تجاهلت العديد من الدراسات والأبحاث الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنصبت حول الإعاقة بشكل عام، من دون أن تتعمق في واقع الإعاقة والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناجمة عنها، ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحًا في عالمنا العربي، إذْ تندر الدراسات التي تعرض واقع المعاقين ذكورًا وإناثًا، فهم قد يعانون من التمييز مرتين، مرة لأنهم معاقون ومرة ثانية؛ لأنهم يواجهون صعوبات خاصة لا يواجهها الأشخاص غير المعاقين التي من أهمها الحرمان من فرص التعليم، والإرشاد، والتدريب والتأهيل والعمل، ومحدودية فرص الزواج والاندماج الاجتماعي ومحدودية الخدمات الصحية، فضلًا عن الفقر وسوء التغذية، وسوء المعاملة؛ إذْ قد يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من انخفاض في الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والتأهيلية والتوظيف والدخل، مّما يؤدي إلى عدم تحكمهم

بشؤونهم الشخصية واعتمادهم بدرجة كبيرة على الآخرين، فضلًا عن احتمالات تعرضهم للإساءة الجسمية نتيجة لهذا التهميش.

وقد تزايد الاهتمام مؤخرًا بمشكلاتهم، بعد تعرف المهتمين إلى حجمها الحقيقي والمستوى المتدني لرعايتهم، ومدى توافر متطلباتهم الأساسية وما تبعه من مؤتمرات وندوات دليلًا واضحًا على اهتمام العالم بالمشكلة؛ إذْ تنبه العالم لهذه الشريحة بعد إدراك ما يترتب على تجاهلها من هدر للإمكانات والطاقات المتوافرة لديها.

ويسعى بحثنا الى التعرف على مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع العراقي، ولتحقيق هذا الهدف، فقد قسم البحث الى مبحثين تناول المبحث الأول منه تحديد المفاهيم الأساسية للبحث وهي التمييز، ذوي الإعاقة والاستبعاد الاجتماعي، في حين تناول المبحث الثاني مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، العمل، الحياة الاسرية والاجتماعية والصحة، ليختم البحث بالخاتمة والهوامش والمصادر.

middleeast2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المبحث الأول

تحديد المفاهيم الأساسية

ما دام موضوع البحث يركز على دراسة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة فإنَّ هذا المبحث سيركز على تحديد المفاهيم الخاصة بذلك وهي:

أولًا: التمييز Discrimination

ثانيًا: ذوي الإعاقة The disabled

ثالثًا:الاستبعاد الاجتماعي Social exclusion

أولًا: التمييز Discriminations

يقصد بالتمييز من الناحية اللغوية العزل والإفراز، وميزتهُ تمييزًا ومزتهُ ميزًا وامتازوا تميز بعضهم من بعض ويكاد يتميز غيضًا، أي يقتطع وانماز الشيء انفصل عن الشيء[١].

لذا تشير كلمة التمييز في اللغة العربية بعد كلَّ ما اقتضى توجبًا أو دلَّ على مماثلة أو مغايرة إلى كلَّ سلوك يتضمن معاني العزل والفصل.

وفي اللغة الإنكليزية، فإن الأصل اللاتيني لكلمة Discrimination هو "discrimination" التي تشير إلى معاملة شخص ما أو مجموعة معينة في المجتمع بصورة غير مقبولة ومختلفة عن الآخرين، ويعود السبب في ذلك إلى أسباب عدة منها: العمر، العرق والجنس[٢].

إنَّ عملية تحديد مصطلح التمييز تتجاوز دلالتها اللغوية المباشرة سواء في

اللغة العربية أو الإنكليزية، فالتمييز له معاني عدة.

فالتمييز سياسيًّا يعرف بأنهَّ عملية حرمان فرد ما، أو جماعة، من التساوي في الفرص، وفي حقل العلاقات بين الفئات المختلفة، وهذا ما ينطبق على الفئات التي تختلف بعضها عن بعض من حيث العنصر، والدين، والقومية، والطبقة الاجتماعية، أو يكون التمييز في التوظيف أو الإسكان أو التعليم وأشهر أنواع التمييز هو التمييز العنصري(٣).

وبحسب قاموس الأنثروبولوجيا يقصد بالتمييز معاملة بعض فئات المجتمع معاملة سيئة لأسباب مفتعلة لا علاقة لها البتة بسلوكهم الاجتماعي، وذلك للإبقاء على هوة اجتماعية بينها وبين بقية أفراد المجتمع، والتي تتضمن عزلهم اجتماعيًّا أو القيام بأعمال عدائية ضدهم(٤).

وهكذا ففي المعنى القاموسي الدقيق من الممكن أن ينحاز المرء إلى مجموعة ما، لكن في مجال العلوم الاجتماعية يقتصر استعمال هذا المصطلح على المواقف الازدرائية، التي يقصد بها التعامل مع شخص أو مجموعة أشخاص بصورة مختلفة غالبًا ما تكون بصورة سيئة. فمن أكثر التعابير تداولًا للتمييز (Discrimination) هي الرفض (Rejection) والنفي (Ostracism) والإقصاء أو الإبعاد (Exclusion)(٥).

وفي إطار علم النفس استعمل مفهوم التمييز ليشير إلى الاستجابة بصورة تفريقية(٦).

أي المعاملة بتحيز وتعاملى، أو فكرة مسبقة، أي تفرقة في العمل يتقدمها التعصب، أو تقوم على الطبقة أو النوع الذي يصنف فيهما أحد الأفراد، لا على خصائصه السليمة أو الحقة(٧).

أما من الناحية الاجتماعية، فقد عرف التمييز بأنه المعاملة غير العادلة، فقد

نظر بعض علماء الاجتماع الأوائل أمثال (وليام سمنر وفرانكلين جيدنجز)* إلى التمييز بوصفة تعبيرًا عن التمركز حول السلالة أو بوصفه بكلمات أُخرى ظاهرة ثقافية تدور حول (كراهية المختلف عني)، (ويتسق هذا التفسير مع الدراسات التي أجريت حول فكرة التصورات النمطية)؛ التي أوضحت كيف تتأثر العلاقات من الجماعات الأثنية والعرقية بالمعتقدات ذات الطبيعة الاجتماعية التي تؤمن بها كل جماعة أزاء الجماعات الأخرى(٨).

في قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة العراقي رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣*، عُرف التمييز بالتفرقة والاستبعاد والتقييد التي يترتب عليها الأضرار أو الغاء الاعتراف بأي من الحقوق المقررة بموجب التشريعات أو التمتع بها أو ممارستها وعلى قدم المساواة مع الآخرين(٩).

لذَا، يختلف التمييز عن التعصب *(prejudice) بوصفه يقوم على مجموعة من الاتجاهات وليس الأفعال السلبية أو المتحيزة تجاه أفراد شرائح اجتماعية مختلفة، فقد يوجد التمييز سواء السلالي أو النوعي أو في أي صور أخرى على مستوى العلاقات الشخصية والسلوك الفردي، كما يمكن أن يوجد أيضًا على المستوى المؤسساتي سياسية كانت أو إدارية أو قانونية، فيستعمل مصطلح التمييز للإشارة إلى المجتمعات الصناعية الحديثة التي تتميز بسيادة أيديولوجية تكافؤ الفرص والحقوق ولكنها تستثني من ذلك مجموعات معينة من الأفراد قد تكون أحيانًا أقليات صغيرة لكنها غالبًا ما تكون كبيرة ومهمة أو قد تكون أغلبية مثل النساء(١٠).

ثانيًا- ذوو الإعاقة The disabled

يقصد بالإعاقة من الناحية اللغوية من مصدر أعاق، عرقلة، منع وتثبيط جعله عسيرًا وحال دون حصوله(١١).

فالإعاقة وردت في اللغة العربية من عاق – اعتاق –عوق وعاقه عن كذا حبسه عنه وصرفه، والعوق أصل صحيح يدل على المنع والاحتباس فكل مامنعك عما تريد، فهو عائق وعوائق الدهر الشواغل من أحداثه(١٢).

وفي اللغة الإنكليزية، يقصد بالإعاقة حالة عقلية أو جسدية لايستطيع من خلالها الشخص تأمين حاجاته الأساسية بشكل كامل أو جزئي ممّا تتطلب تقديم المساعدة(١٣).

أما اصطلاحًا، فقد وردت تعاريف مختلفة لمصطلح الإعاقة اختلفت باختلاف وجهات نظر المختصين في الحقول العلمية المختلفة.

فقد جاء مصطلح الإعاقة Disability في قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية بمثابة نقص بدني أو عقلي يمنع أو يحَّد من قدرة الفرد على أنَّ يؤدي وظائفه كالآخرين(١٤).

فالإعاقة وبحسب منظمة الصحة العالمية هي الحالة التي تصيب الفرد المعاق والذي يعاني منها نتيجة الإصابة والعجز، ويصبح غير قادر على القيام بأنشطة معينة يمكن أنَ يقوم بها فرد عادي في مثل عمرُه ونوعهُ ومستُواه الثقافي(١٥).

كذلك الإعاقة تمثل قصورًا جسميًّا أو عقليًّا أو خلقيًّا أو نفسيًّا يمثل عقبة في سبيل قيام الفرد بواجبه في المجتمع، ويجعله قاصرًا عن الأفراد الأسوياء الذين يتمتعون بسلامة الأعضاء وصحة وظائفها، لذا فهي تمثل الخسارة أو التقييد من فرص المشاركة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين(١٦).

يلاحظ من التعاريف الواردة والمتفق عليها بين المختصين أنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة قد لا تتاح أمامهم مختلف فرص التفاعل مع مختلف مواقف وخبرات الحياة

الاجتماعية، وقد يعيشون في حياة أقل كثيرًا مقارنة بأقرانهم الآخرين، فالمعاق هو الشخص الذي ينحرف عن مستوى الخصائص الجسمية أو العقلية أو الاجتماعية أو الإنفعالية لأقرانه، بصفة عامة إلى الحد الذي يحتاج فيه إلى خدمات تربوية ونفسية واجتماعية خاصة تختلف عمّا يقدم للعاديين(١٧).

كذلك المعاق هو الشخص الذي يعاني من فقدان أو ضمور عضو، ممّا يحد من مشاركته في الفعاليات والأنشطة في الحياة الاجتماعية مقارنة بالأشخاص العاديين، ممّا ينتج عنه عقبات وموانع اجتماعية وبيئية(١٨).

وعليه، فإنَّ مصطلح ذوي الإعاقة يستخدم للإشارة إلى مظاهر الرفض الاجتماعي وبأشكاله ودرجاته المتنوعة التي تتولد عن القصور، وعليه فإنَّ مظاهر العجز نفسه لا تكمن في الشخص نفسه وإنما هي نتاج تفاعل الفروق الفردية من ناحية، والظروف البيئية من ناحية أُخرى، فهم الأشخاص الذين يعانون من عوقّ حدث لاسباب وراثية أو بيئية ممّا ينعكس على تواصله وادائه(١٩).

أما قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة العراقي رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣، فقد عرّف الأشخاص ذو الإعاقة بأنُهم كلٌّ من فقد القدرة كليًّا أو جزئيًّا على المشاركة في حياة المجتمع أسوة بالآخرين، نتيجة اصابتهم بعجز بدني أو ذهني أو حسي أدى إلى قصور في أدائهم الوظيفي(٢٠).

ثالثًا– الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion

يقصد بالاستبعاد من الناحية اللغوية من البعد بعدًا فهو بعيد، وبَعُد فهو باَعدَّ أي استبعدهْ وعّده بعيدًا(٢١).

أما اصطلاحًا، فإنَّ الاستبعاد الاجتماعي مصطلح متنازع عليه، لا لأنهَّ يستخدم للإشارة إلى حقل واسع من الظواهر والعمليات التي تتعلق بالفقر والحرمان والمشقة فحسب؛ بل لأنهَّ يستخدم أيضًا فيما يتعلق بحقل واسع من أصناف الناس المستبعدين وأماكن الاستبعاد، فمنهم المستبعدون بحكم العمر أو النوع أو الإعاقة، والاستبعاد الثقافي، والقانوني، والسياسي، واستبعاد من العائلة والمجتمع المحلي، واستبعاد اقتصادي، واستبعاد من سوق العمل، وغيرها من الأصناف(٢٢).

فقد عرف ماكس فيبر (Max Weber)*الاستبعاد الاجتماعي بوصفة أحد أشكال الانغلاق الاجتماعى؛ إذْ يرى إنَّ الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزًا متميزًا على حساب جماعة أُخرى عن طريق عملية إخضاعها(٢٣).

ويرى انتوني جيدنز (Anthony Giddens)* إنَّ الاستبعاد الاجتماعي محصلة نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع تترابط وتتنوع فيها الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، فتعمل على اقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقًا لاعتبارات تقررها الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات، وقد تحرم الكثير من الجماعات من فرص الوصول والمشاركة في الكثير من المرافق الاجتماعية(٢٤).

وقد صنف جيدنز أشكال الاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة على شكلين هما:

- الأول: هو الاستبعاد اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع والمعزولين عن التيار الرئيس للفرص التي يتيحها المجتمع.
- الثاني: الاستبعاد الإرادي؛ إذْ تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة وأحيانًا

من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية فيما يطلق عليه ثورة جماعات الصفوة؛ إذ تعيش هذة الجماعات داخل جماعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة بالمجتمع الكبير[٢٥].

فالاستبعاد الاجتماعي في أبسط صورة هو إبعاد لبعض فئات المجتمع كالمعاقين، وتهميشهم وعدم دمجهم مما يحرمهم من الحقوق والفرص والمشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المبحث الثاني

مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع العراقي

إنَّ السيَاق الاجتماعي هو المتغير الأساس والفارق في نشأة المصاحبات الاجتماعية والسلوكية بكِّل تداعياتها السلبية على المعاق، ممّا يلزم معه تغيير الثقافة السائدة للاعاقة من خلال تبني استراتيجية دمج وتمكين ذوي الإعاقة من المشاركة الاجتماعية والاستفادة من المميزات والخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع للعاديين.

إنَّ الإعاقة موقف يفتقد فيه الفرد القدرات الضرورية واللازمة لإشباع حاجاته الأساسية وتطلعاته ومشاركته في فعاليات الحياة الاجتماعية، وبذلك فهي نقص الأحقية الضرورية لمشاركة المجتمع، لذا يواجه الأشخاص من ذوي الإعاقة تمايزًا في جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية الخاصة بهم، منها مايتعلق بالتعليم، والعمل، والحياة الأسرية والاجتماعية والصحة، تنعكس سلبًا على اندماجهم داخل مجتمعهم، لذا فللتعرف على مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، سوف نتناول في هذا المبحث أربعة مظاهر وهي أولا مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، وثانيًا مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وثالثًا مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الأسرية والاجتماعية، ورابعًا مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في الصحة.

أولًا– مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم:

تمثل قضية تعليم المعوقين وتأهيلهم تحديًا للمجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء؛ وذلك لأنهَّا قضية إنسانية يمكن أن تعوق تقدم الأمم وتنميتها؛ إذْ إنَّ

إهمالهم يزيد من مشكلة تفاقم الأمية، ومن ثم، فقد أصبح الاهتمام بالمعوقين ورعايتهم من المتطلبات الضرورية؛ إذْ إنَّ للتعليم دورًا رئيسًا في إعداد رأس المال البشريِ؛ لأنه ينمي قدرات الأفراد ويسلحهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة وتحسين مستوى نتاجيتهم ويزيد دخلهم ويرفع مستواهم الصحي، ويساعد على الترقي المهني والإفادة من المؤسسات الاقتصادية، كما يزيد من فرص المشاركة السياسية ويمكن من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم ويؤدي إلى تقليص الفقر والجهل والتخلف(٢٦).

والإعاقة قد تفرض قيودًا على الأداء الأكاديمي للشخص المعاق، الأمر الذي يجعل من التعليم في الصف العادي وبالطرق التربوية العادية أمرًا صعبًا أو مستحيلًا لتحقيقه لبعض الإعاقات(٢٧).

إذ تؤثر الإعاقة على الجوانب الجسمية والصحية والمعرفية والنفسية والاجتماعية للفرد المعاق، ولتلبية الاحتياجات الخاصة للأفراد المعوقين بفاعلية، والوصول بهم إلى أقصى درجة من النمو بما تسمح به طاقاتهم وقدراتهم، لا بدَّ من تنفيذ برامج متنوعة وبمستويات مختلفة، ويعتمد نجاح تلك البرامج على مدى ماتحققه للمعاقين من تكيف واندماج، إنَّ من أهم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هو حقهم في المشاركة التامة والمتساوية بكلَّ جوانب الحياة في المجتمع، فقيمة الفرد وكرامته لا تقاس بفاعليته الشخصية وقدرته على التنافس، بل كمواطن له حقوق أساسية، ومن أهمها الحق في تلقي تعليم مناسب وفعال في بيئِة تعليمِية غير معزولة وداعمة(٢٨).

والملاحظ لحياة المعاقين في التعليم سيكشف مايعانوه من صعوبات دراسية وأكاديمية يترك آثارًا نفسية سلبية عليهم؛ إذ إنَّ من أهم الحواجز الرئيسة أمام تعليمهم

وإدماجهم هي نقص التمويل والموارد، نقص الخدمات المتوفرة لهم، وانعدام الأجهزة والمناهج الخاصة بهم، وعدم ملائمة البيئة الطبيعية للجامعة أو المدرسة، وعدم تدريب الأساتذة والمعلمين للممارسة الشاملة، ذلك أنَّ تعليم المعاق قد يستدعي استخدام طرق وتقنيات تعليمية بديلة، تكون أكثر تلاؤمًا مع طبيعة إعاقتة من ناحية، وتساعد على تحقيق معدلات تعلم أكثر فاعلية بالنسبة له من ناحية أخرى(٢٩).

وهناك العديد من الأساليب والأدوات والمعدات الخاصة التي يستطيع الطلبة المعاقين أستخدامها للقراءة، والكتابة، والتنقل والتواصل منها ماهو بسيط، ومنها ماهو متقدم كنظام برايل، والكتب الناطقة، وجهاز التسجيل، وأدوات التكبير، والعصا البيضاء، وأجهزة الحاسوب، والمعينات السمعية، التي توضع خلف الأذن أو داخل الأذن أو الموصولة بالنظارة أو على صدره، والأجهزة الاهتزازية اللمسية، والتواصل اليدوي عن طريق لغة الإشارة، والكراسي المتحركة، وعصا الليزر.

فمن المتعارف عليه أنَّ الطلاب من ذوي الإعاقة يختلفون عن الطلاب العاديين، من حيث إنهَم لا يستفيدون من الطرق التقليدية المستخدمة في التدريس، وأيضًا هناك اختلاف فيما بين هؤلاء الطلاب أنفسهم في طرق اكتساب المعلومة نفسها، فما زالت نسب عالية من الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة محرومين من الفرص التعليمية وأكثَر عرضة لعدم ارتياد المدارس مقارنةً بالأطفال العاديين، فمن الأسباب الرئيسة لعدم الاقبال الى التعليم والخدمات الأُخرى هي السلوكيات المنتشرة نحو الإعاقة والتي لا تعترف بقدرة هؤلاء الأشخاص لتحسين نوعية حياتهم عن طريق التعليم، أنَّ مسألة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة هو إتاحة الفرص للمشاركة في الحياة العامة سواء أكان ذلك في الحياة العامة في المجتمع أم في النظام التعليمي، من خلال انخراطهم فعليًّا ومشاركتهم في

الأنشطة الاجتماعية والتحاقهم في مدارس التعليم العام دون تمييزهم عن زملائهم من الطلبة العاديين، تحقيقًا لمبدأ المساواة في التعليم(٣٠).

وبالرغم من ذلك إلا إنَّ هناك العديد من التحديات التي تواجه المعاقين في التعليم من خلال الصعوبات التي تواجههم في استيعاب المواد التعليمية؛ وذلك بسبب إعاقتهم التي تؤثر على استيعاب اللغة المنطوقة والمكتوبة، لذا فإنَّ استفادة هؤلاء الطلبة من الكتاب الجامعي والمحاضرة المكتوبة تكاد تكون قليلة، كما يواجهون صعوبة في أداء الامتحانات، وعدم مراعاة بعض المدرسين والأساتذة لظروف هؤلاء الطلبة والمعاملة غير الملائمة التي قد يتلقونها من بعض الموظفين، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود الخبرة الكافية لدى بعض أعضاء الهيئة التدريسية، وبعض الموظفين، كما إنَّ من أبرز التحديات هي النظرة السلبية تجاة هؤلاء الطلبة المعاقين وصعوبة إيجاد علاقة مع الطلبة العاديين(٣١).

لذا، فإنَّ فئة الطلبة المعاقين في كثيرٍ من المجتمعات العربية تعاني من التمييز، وهم في حاجة ماسة للاحساس بالمساواة مع أقرانهم العاديين؛ إذ قد يجدون صعوبة كبيرة في الحركة والتنقل، فعلى سبيل المثال الذي يتطلع للتخطيط العمراني لمدن وجامعات المجتمع العراقي يعكس حالة من التجاهل لشريحة المعاقين فلا مخارج أو مداخل أو مصاعد أو حتى وسائل نقل مخصصة لهم، وهذا مانلمسه لدى المعاق حركيًا وصعوبة التنقل بكرسيه داخل الجامعة، أو المعاق بصريًا وقد تصادفهم العديد من المواقف الحرجة بسبب صعوبة الحركة والتنقل، لذا فإنهَّم يشعرون بالتمييز لشعورهم بأنَّ الطرق صممت فقط للطلبة العاديين ممّا يدفعهم للشعور بالاغتراب وعدم المساواة(٣٢).

فمن الواضح أنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة في الغالب تتفاقم إعاقتهم بحرمانهم

من الوصول إلى التعليم والعمل والصحة والخدمات العامة، ممّا قد يؤدي إلى وقوعهم في دائرة الفقر، هذا الفقر قد يؤدي إلى مزيد من الإعاقة بزيادة تعرض هؤلاء الأفراد إلى سوء التغذية والأمراض وظروف الحياة والعمل غير الملائم، وبهذا يكونون أكثر عرضة للبطالة؛ إذْ يبدو هذا مؤلمًا ومؤثرًا على نفسية المعاق، ولاسيّما إذا كان معيلًا لأسرة وله أطفال يحتاجون لرعايته(٣٣).

وكثيرُ ما يصاب المعاق بالإحباط كونه لم يستطع أن يحقق طموحاته نتيجة لحالة العوق التي يعاني منها، فكثير من الشباب ونتيجة لتعرضهم لحوادث مختلفة والتي أفقدتهم جزءًا أو أكثر من أجسامهم والتي عرقلت طموحاتهم، فمنهم من كان يبغي دراسة التخصصات العلمية التي تحتاج الى جهد وقوى جسمية، ولكنهم حرموا من ذلك ممّا أدى إلى توتر حالتهم النفسية والاجتماعية، وتمثل الصعوبة الرئيسة في ما يتعرض له الأشخاص ذوي الإعاقة من وصم اجتماعي راسخ والصور النمطية، التي كثيرًا ما قد تقترن بمواقف عدائية وتقليدية متفشية بين المدرسين والإدارات المدرسية وحتى الأسر تجاه المعوقين، التي يمكن أنَّ تعزز استبعاد الطلاب ذوي الإعاقة وتحول دون دمجهم، وهذا أمر معترف به فعلًا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تنص رسميًّا على إنَّ ما يعوق المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع ليست الإعاقة، وإنما الحواجز الناتجة عن المواقف البيئية في ذلك المجتمع(٣٤).

وبالتالي لا ينال الشخص ذو الإعاقة كل متطلباته التعليمية بما يحقق تنمية قدراته؛ وذلك لأنَّ المجتمع لا يتيح للموصوم اجتماعيًّا الحصول على فرص متساوية في الحياة مثلهُ مثل الشخص السوي أو السليم، فلا تزال فئة المعاقين تواجه تحديات في تكيفهم واندماجهم مع المجتمع، لتحيا حياة كريمة وتتفاعل بمقدار ماتمتلك من إمكانيات وقدرات لتتجاوز نظرة الشفقة والعطف.

ثانيًا: مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل:

تُعدَّ مسألة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من أهم المسائل التي يعنى بها المجتمع المتحضر من خلال مؤسساته المختلفة، وقد أهتمت الدول المتقدمة والنامية على حدَّ سواء في رعاية وتشغيل المعاقين بتوفير الخدمات المتكاملة لهم للاستفادة من كافة الطاقات المتعطلة لديهم وذلك بتشغيلهم بما يناسب قدراتهم الجسمية والعقلية لاستعادة قدرتهم على العمل والإنتاج، ممّا قد ينعكس بشكل إيجابي على إندماجهم داخل المجتمع؛ إذْ إنَّ للإعاقة تأثيرًا واضحًا على سلوك الفرد وتصرفاته، فهو يؤثر على نموه النفسي وعلى علاقاته الاجتماعية مما قد يثير في نفس الفرد المعوق أنواعًا من الصراع الداخلي الذي يواجهه بتدريب العضو موضع النقص لإشباع ذاته وشعوره بقيمته كفرد منتج في المجتمع، فالشعور بالنقص العضوي يدفع الإنسان إلى البحث عن وسائل تخفف من شعوره بالمذلة والضيق، فيلجأ إلى زيادة القدرة على الإنتاج والعمل[٣٥].

لذَا فوجود سياسات واضحة ومتكاملة توجه لذوي الإعاقة من خلال الاهتمام والاستثمار للجوانب الإيجابية لديهم، وإبراز القدارت والمهارات المتميزة التي يتمتعون بها، يحقق لديهم الشعور بالرضا تعويضًا عما فقدوه، الأمر الذي يمكنهم من الاندماج والتكيف مع المجتمع[٣٦].

وتُعدَّ الخدمات المقدمة للمعوقين واحدة من أهم المتغيرات الاجتماعية التي تساهم في تقرير سلوكهم وأساليب معاملتهم، ومن ثم تؤثر بشكلٍ مباشرٍ أوغير مباشرٍ على شخصية المعاق ومستوى توافقه الشخصي والاجتماعي وإدراكه لذاته ومفهومه عنها، كما قد تؤثر هذه الخدمات بحسب طبيعتها سلبًا وإيجابًا على نمط البرامج المختلفة الخاصة بالمعوقين[٣٧].

إنَّ عملية التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة واجب المجتمع والدولة ومسؤوليتهما متمثلة بالمؤسسات الرسمية، لذلك فإنَّ توافر التأهيل المهني، والنفسي، والاجتماعي، والطبي يصبح عملية مهمة لذوي الإعاقة، من أجل مساعدتهم على التكيف مع المجتمع ليصبحوا أعضاء منتجين ومشاركين في البناء، فمبررات التأهيل كثيرة أهمها أنهَّا تُعيد لهم كرامتهم واحترامهم وتقديرهم لذاتهم، والتكيف مع المجتمع سواء أكان في مجال المهنة أم العلاقات الاجتماعية(٣٨).

وقد عرفت منظمة العمل الدولية التأهيل المهني للمعاقين بأنهَّ ذلك الجانب من عملية التأهيل المستمرة والمترابطة التي تنطوي على تقديم الخدمات كالتوجية المهني، والتدريب المهني والتشغيل، ممّا قد يجعل الشخص ذو الإعاقة قادرًا على الحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه، وتختلف حالات الأفراد من حيث مدى حاجتهم إلى أنواع التأهيل المختلفة، فقد يحتاج الفرد إلى نوع واحد أو أكثر من تلك الأنواع في وقت واحد كالتأهيل الاجتماعي والمهني(٣٩).

لذا، فالتأهيل قد يؤفر أقصى استفادة ممكنة للمعاق في جميع مجالات الحياة وتقديم الخدمات الصحية، والتعليمية، والرعاية الاجتماعية، والتدريب المهني والتوظيف، وكلّ مايساعد المعاق على التوافق الاجتماعي؛ إذْ ثبت علميًّا أنَّ الشخص المعاق بإمكانه مزاولة عمل بإتقان ومثابرة ومهارة، قد تفوق مهارة الشخص السليم أحيانًا إن أحسن تأهيله واختيار العمل المناسب لقدراته ومواهبه(٤٠).

والتشغيل عملية توفير عمل ثابت ومستقر يحصل من خلاله المعاق على دخل يكفي لتلبية احتياجاته المالية، وهو من المراحل النهائية في عملية التأهيل المهني، ويأتي التأهيل المهني من أجل الوصول بالمعاق إلى المهنة التي تتناسب مع قدراته

الجسمية والعقلية من أجل الحصول على الاستقلال المالي، وهذا مايتناسب مع فلسفة التأهيل بشكل عام الذي يرتبط بقبول الفرد المعاق كإنسان له كرامته وحقوقه[٤١].

وقد أكدت العديد من الدراسات أنَّ هناك معوقات وصعوبات تواجه تشغيل المعوقين، فالبرامج التأهيلية المهنية والتدريبية المقدمة للمعاقين بحاجة إلى استقراء المستقبل في تحديد الحاجات التدريبية والوظائف المتاحة، وضمان رغبة المتدرب في الاستمرار، اذ أن عدم تلقي التعليم الكافي ونقص في المهارات التدريبية وعدم وجود تعديلات في البيئة المناسبة للتدريب والعمل، بالإضافة الى نظرة أصحاب العمل المتدنية لهم، قد يؤثر سلبًا في تدني الأجور وغالبًا مايتم التمييز بين رواتبهم والعاديين، وقلة الأمان الوظيفي؛ إذ يكونون معرضين لفقدان أعمالهم أكثر من غيرهم، وبعضهم يعمل بدون عقود عمل، إضافة إلى التحفظات من تشغيل المرأة المعوقة، خوفًا من تعرضها للاستغلال والحماية الزائدة تجاهها[٤٢].

وهذا ما أكدته دراسة كلوريا ماركوس، "" Gloria Marcos"" التي هدفت إلى التعرف على أراء مشغلي المعوقين خريجي مراكز التأهيل بمستوى أدائهم المهني، وتوصلت إلى أنَّ أصحاب العمل لا يزالون يتخوفون من المعوقين خريجي مراكز التأهيل وينظرون إليهم على أنهَّم أقل قدرة على أدائهم لوظائفهم مقارنة مع العمال الأسوياء[٤٣].

لذا فإنَّ إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة عن فرص العمل اللائق، له طابع اجتماعيٍ واقتصاديٍ وثقافيٍ وسياسيٍ سلبي؛ إذَّ إنَّ عدم توافر ترتيبات ملائمة في العمل ومكان العمل، قد يُعدَّ على نحوٍ متزايدٍ شكلًا غير مقبول من التمييز في العمالة[٤٤].

فالتمييز في سوق العمل من طريق استبعاد أفراد جماعات معينة من العمل كذوي الإعاقة، أو الأضرار بفرصهم في تنمية قدراتهم الوثيقة الصلة بالسوق يقلل من

نوعية الوظائف التي يمكن أن يطمحوا إليها، ويضاعف ذلك بدوره من مخاطر أن يصبحوا او يبقوا محدودي الدخل، وهو ما يقلل كذلك من قدرتهم على الحصول على وظائف تخرجهم من مسار الفقر، ممّا ينعكس سلبًا على اندماجهم في المجتمع(٤٥).

ونظرًا لمحدودية فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، قد ينتهي المطاف بالعديد منهم إلى مزاولة أعمال لا تناسب قدراتهم وتوقعاتهم، ممّا ينعكس سلبًا على أدائهم في العمل لغياب الاندفاع والارتياح لهم، ويبدو أنَّ أكثر أشكال التمييز شيوعًا هو حرمان المعوقين من فرص عمل كلية أو على بناء قدراتهم وإمكاناتهم؛ إذ قد تصل بطالة المعوقين إلى حوالي ٨٠% أو أكثر في البلدان النامية(٤٦).

لذا يشير مفهوم التمييز في العمل الصادر من منظمة العمل الدولية إلى الانتهاك لحق من حقوق الإنسان، التي قد يترتب عليها مضيعة للقدرات البشرية بالإضافة الى تدني الانتاج والنمو الاقتصادي، ممّا قد يؤدي إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي(٤٧).

وتنص التوصية ١٦٨ من منظمة العمل الدولية حول التأهيل المهني والعمالة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، بأن يتمتع العمال ذوي الإعاقة بالمساواة في الفرص والمعاملة من حيث إمكانية الوصول إلى عمل والاحتفاظ به والترقي فيه وأن يتفق هذا العمل مع اختيارهم الشخصي، كما إنَّ تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من اتخاذ قراراتهم المهنية وأن تراعي فيه لياقتهم الفردية لمثل هذا العمل والمكرس بوضوح في اتفاقية حقوق الإنسان ذوي الإعاقة الصادر عن الأمم المتحدة في المادة ٢٧ (العمل والعمالة) التي تشدد على إتاحة الفرص لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحريه في سوق العمل وبيئة العمل(٤٨).

فبالرغم ممّا قد يملكونه من قدرات لكسب عيش كريم، فإنَّ الأشخاص ذوي

الإعاقة لايستفيدون في أغلب الأحيان من فرص متساوية للحصول على التدريب المهني المناسب، لذا إنَّ تدني نسب توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، وحصرهم بعدد محدد من الوظائف البسيطة قد يعود في جانب منه إلى محدودية التعليم والتأهيل المتاح لهم.

كذلك لاتزال من الأسباب التي قد تؤثر على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق هي النظرة السلبية التي يرمقها أصحاب العمل والمجتمع ككل لقدراتهم الإنتاجية.

لذا يشير قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ في مادة (١٦، أولًا)، الى أن تخصص الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وشركات القطاع العام وظائف لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بنسبه لا تقل عن (٥%) من ملاكها، ومع هذا، فإنَّ الأشخاص من ذوي الإعاقة ذكروا إنَّ هذا لم يكن واقعًا عمليًا في التطبيق؛ إذْ إنَّ أرباب العمل لا يعطون الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في التطبيق مقتصرة على مشاريع صغيرة قليلة جدًا وغالبًا مهينة؛ إذ يعتقدون بأنهَّم غير منتجين[٤٩].

فالمشكلة الأساسية التي يواجهها ذوو الإعاقة هي التمييز، ممّا يعني أنَّ فرصهم في العمل تنقص الى حدَّ كبيرٍ بالمقارنة بآخرين لهم نفس القدرات والكفايات وقت الاختيار لوظيفة ما أو نفس المستوى من الأداء في العمل، ولما كانت القدرة والأداء متساويين بالتعريف، فالتمييز يظهر ضدهم نتيجة عوامل اجتماعية، وفي كثير من الحالات لاتكون هذه الأسباب من خصائص صاحب العمل نفسه، بل مجرد انعكاس لجزء من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه[٥٠].

ولايقدم المجتمع العراقي لا يقدم المساعدة الكافية للأشخاص ذوي الإعاقة، فلا

يزال الكثير من ذوي الإعاقة يتعامل معهم كحالة خاصة تتطلب العزلة والشفقة، لا تزال النظرة للمعاقين بأنهَّم غير منتجين وغير قادرين على العمل والاندماج في المجتمع، ومثل هذا التصور والذي يرجع الى عدم الوعي بحقوقهم في التعليم والتأهيل والعمل.

ثالثًا: مظاهر التمييز في الحياة الأسرية والاجتماعية:

إن للأسرة دورًا كبيرًا في بناء شخصية أبنائها، ويبدو هذا الدور من خلال مراجعتنا للحقائق المتمثلة بكون الأسرة تمارس أدوارًا عديدة لايمكن تجاهلها في حياة الأبناء، وذلك لما لها من أهمية في تربيتهم وتنشئتهم وتشكيل وبناء شخصياتهم [٥١].

إذ تؤدي الأسرة دورًا محوريًّا ومهمًّا في عملية التنشئة الاجتماعية، وإنَّ أي خلل في أداء الأدوار المنوطة بها ينعكس سلبًا على تكيف واندماج أفراد المجتمع، ويزداد هذا الدور أهمية إذا ما تعلق بالتنشئة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، فمع ولادة طفل جديد بالأسرة وتشخيصه كطفل ذي احتياجات خاصة حسية أو عقلية أو مريض بمرض مزمن، يبدأ التغير في المفاهيم والمحددات الخاصة بتفهم الأسرة ووضع أفراد الاسرة[٥٢].

فالأسرة التي يولد بها أو يعيش فيها معاق تركز على المشكلات الناتجة عن الإعاقة، ويصعب عليها التركيز ومواجهة الإعاقة وكيفية إكساب المعاق مهارات ليطور حياته وحياة أسرته، بحيث تكون الإعاقة عاملًا محفزًا وتجربة إضافية للإنسان المعاق[٥٣].

لذا، إنَّ من بين الأبعاد المهمة في مشكلة الإعاقة عمومًا شعور الأسرة بـ (وصمة العار) أو عقدة الذنب حيال وجود معاق أو معاقين بين أفرادها، فأغلبية الأسر قد تعاني من حالة لا مبالاة مزمنة بخصوص أبنائها المعاقين، ومن هنا تبرز العبارة الشائعة بينهم وهي (المعوق ابن الدولة) هذه النظرة التصنيفية الدونية

ستحول دون نمو أي قدر من الاعتماد على النفس لدى هذه الشريحة المجتمعية، وهذا الواقع يجعلنا نقول: إنَّ مسؤولية الأسرة تمثل أهم وأخطر المسؤوليات بالنسبة لتحسين وتطوير أحوال المعاقين حتى بالنسبة لأولئك الملتحقين بمؤسسات الخدمات بما فيها المراكز المختصة(٥٤).

فالإنسان المعاق في أمسّ الحاجة إلى الشعور بالانتماء إلى الآخرين والحصول على قبولهم، وإلى الشعور كذلك بقيمته الاجتماعية في ضوء الجماعة التي ينتمي إليها، ففئة المعاقين إحدى فئات المجتمع التي قد تقف إعاقتها حائلًا دون قدرتهم على القيام بأدوارهم الاجتماعية على أكمل وجه، وبناء على ذلك فعلى الأسرة وبخاصة الوالدين مساعدة أبنائهم على الاندماج، وتقبلهم في الأسرة؛ لأن تقبلهم ينعكس على أخوانهم، ويسهم في تقبل أخيهم دون صعوبة، ففي بعض الأحيان نلاحظ أن الأخوة والأخوات للمعاق يغضبون ويرفضون أخاهم، ويصاب الأخوة بالإحباط؛ بسبب نقص قدرتهم في التعامل مع أخيهم المعاق، وجهلهم بمفهوم الإعاقة ومسبباتها وخصائصها وقد يشعرون بالغيرة من أخيهم بسبب الاهتمام به، والرعاية الزائدة التي يوليها الوالدان له مما يؤثر على علاقاتهم، ويزيد ذلك من انعزال المعاق وتجنبه التفاعل مع أفراد أسرته(٥٥).

وتحدد ملامح تقبل الأسرة لولدها المعاق منذ بداية اكتشافه، فإذا تقبلته وعاملته بمحبة وقامت بتلبية احتياجاته، فإنَّ ذلك يساعد على تطوره وتكيفه، أما إذا رفضته فيزيد من التوترات التي يعانيها ويزيد من شعوره بالاختلاف والتمييز عن الآخرين، كما إنَّ بعض الأسر قد تنكر وجود الطفل المعاق وتحرمه من فرص التدريب والتعليم المناسب، حتى تضمن لبنات وأولاد الأسرة الآخرين فرص الزواج

الجيدة في المستقبل، أضف إلى ذلك ردود الفعل السلبية التي قد تولدها إصابة الطفل بالإعاقة لدى الوالدين، مثل الإنكار والصدمة والشعور بالذنب والحزن والكآبة والمشكلات الأسرية التي قد تصل إلى حد الطلاق، كل هذه الردود تؤثر بشكل سلبي جدًّا على قدرة الوالدين في المساهمة بفعالية في أية خدمات تقدم للطفل ذوي الإعاقة، إذْ نجد أنَّ الوالدين اللذين يعيشان في مرحلة الإنكار لوجود الإعاقة قد يمضيان وقتًا طويلًا جدًّا ربما يمتد إلى سنوات وهم في عملية تسوق لآراء الأطباء والإخصائيين لعل أحدًا منهم ينفي احتمالية وجود الإعاقة لدى الطفل مما يحرم طفلهم من تلقي الخدمات الضرورية في عمر مناسب(٥٦).

إذْ إنَّ التقبل الموضوعي لحالة الإعاقة من جانب الأسرة، قد يمثل عنصرًا أساسيًّا في تحسين حالة المعاق أثناء العلاج أو التأهيل، والمقصود بالتقبل الموضوعي هو ما يكسب الطفل المعاق الطمأنينة اللازمة دون مبالغة في حمايته وتذليله ودون إهمال لوضعه واحتياجاته الخاصة (٥٧).

من جهه أخرى يُعَد الزواج إحدى أهم وسائل الإشباع للحاجات النفسية والاجتماعية والجسمية والعاطفية وتكوين الأسرة وتحقيق الاستقرار الذاتي، ضمن علاقة زوجية طبيعية وعاطفية والقدرة على تنمية حسن التكيف مع المتغيرات الحياتية المجتمعية، وانطلاقًا من أنَّ الشخص المعاق جزء من الكيان الإنساني، فهو بأمس الحاجة للاستقرار العاطفي عبر ارتباط يوفر له التوافقين النفسي والاجتماعي، إذْ يُعَد الزواج وتكوين الأسرة من أهم انجازات المجتمع لإدماج المعاق به، إلى جانب حصولهم على حقوقهم الانسانية والمعيشية ومراعاة ظروفهم الصحية بقدر الامكان، ورغم إيمان الكثير بهذا الهدف وتطبيق البعض له، إلاَّ إنَّ هناك فئة ما زالت تعد المعاق إنسانًا غير مكتمل ولا يحق له الزواج والإنجاب، إما خوفًا من فشل

التجربة أو من رفض الآخرين للنتائج المتوقعة في حال وقوع المشاكل وتبدو نقطة الاختلاف في هذا الموضوع على من تقبل أو يقبل الارتباط بشخص معاق وما الشروط التي تحكم الطرفين، وهل هناك بنود يجب إضافتها لعقد الزواج للمعاقين غير موجودة في العقد الاصلي على اعتبار أنَّ العقد شريعة المتعاقدين(٥٨).

ففي الشريعة، الإسلامية يفرض الزواج على كل قادر عليه لقولهِ تعالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[الروم:٢١]، وقد حضَّ الرسُول (صلى الله علَيه وآله وسلَّم) على الزواج، فقال مخاطبًا الشباب (يا معشر الشباب من استطاع منكُم الباءَة فليتزوج)(٥٩).

وتحتل قضية زواج الأشخاص ذوي الإعاقة حيزًا مهمًّا في حياة المعاقين، وحقهم في أنَّ يعيشوا الحياة الكريمة التي كفلتها لهم معظم التشريعات والقوانين المعمول بها في البلدان المختلفة ومنها العراق، والحق في تكوين أسرة وإنجاب الأطفال وهي من جملة هذه الحقوق التي تعد من القضايا المهمة، التي فرضت نفسها في عمل المهتمين بهذه الفئة من أفراد المجتمع في الآونة الأخيرة في تطور الوعي بأهمية تحسين نوعية الحياة لهذه الفئة من أفراد المجتمع؛ إذْ إنَّ زواج المعاقين قد يُعَدّ الضمان الوحيد عند بعض الأسر التي لديها معاق من المصير المجهول الذي ينتظره بعد وفاة أبويه؛ وذلك لحاجته الدائمة والمستمرة لمزيد من الرعاية والعناية ممّا يضطر الآباء لتقديم المزيد من التضحيات في البحث لابنهم المعاق عن زوجة تتحمل مسؤوليته بعد وفاتهما(٦٠).

كما إنَّ العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة ذكورا وإناث يواجهون مشكلة في الزواج؛ إذْ إنَّ الكثير من الأسر قد لا تقبل على ارتباط أبناهم أو بناتهم بعلاقة زواج

بمعوق أو معوقة رغم إنهَّ لا يوجد أي مانع لإتمام هذا الزواج؛ وذلك لوجود أنواع معينة من الإعاقة لا تمنع الزواج على سبيل المثال الإعاقات البصرية، السمعية والنطق والأطراف خاصة إذا كانت غير وراثية؛ إذْ إنَّ نقص الوعي لدى الأسرة هو الذي يعوق الزواج لدى هذه الفئة؛ لأنَّ حرمانهم من حقهم الطبيعي قد يدمر عملية دمجهم وتكيفهم مع المجتمع الذين ساهموا فيه حسب قدراتهم في بنائه وتطويره، وهذا قد يولد لدى البعض نبذهم لهذا المجتمع الذي يحرمهم من أن يكونوا مثل أقرانِهم(٦١).

إنَّ النظرة المجتمعية إلى الزواج من شخص معاق بقيِت تواجه تحديات جمه، منها رفض الأهل أو البنت من الزواج من معاق، وهناك ظروف كثيرة في بعض الأحيان قد تدفع البنت أو الأهل لتزويجها من معاق مع إدراك المصاعب والمتاعب التي يمكن أن تتعايش معها، وهناك عوامل أخرى تقلل من الرفض والتردد من التزويج من شخص معاق، فهناك عدة أسباب منها إنَّ الإعاقة حدثت بعد الزواج كما إنَّ مستوى الإعاقة وطبيعتها تلعب دورًا مهمًا في القبول والرفض، فالإعاقة البسيطة مثلًا تضعف من رفض قبول الزواج، كما إنَّ حجم الإعاقة يمكن أيضًا أنَّ يكون سببًا في قبول الأهل بتزويج بناتهم من شاب لديه إعاقة حركية بسيطة أو متوسطة على معاق يعاني من إعاقة عقلية؛ أيضًا سبب الإعاقة يلعب دورًا كبيرًا في عملية الزواج، فالإعاقة الناتجة من الحوادث والحروب قد تكون أكثر قبولًا من الإعاقة الناتجة من مرض أو وراثه(٦٢).

إلا إن الواقع يتنافى مع كلَّ هذه المعايير فالمعاق في مجتمعنا العراقي يصطدم بعدّة عوائق تحول دون تحقيق مطامحه في الحياة الحرة الكريمة التي يتمناها، ومثل هذا الحاجز إما أن يخلق منه إنسانًا طموحًا ليتحدى العقبات أو يائسًا مهزومًا عازفًا يستسلم للأمر الواقع، فيتخلى عن كل أحلامه والزواج وتكوين الأسرة في مقدمتها (٦٣).

كما إنَّ آثار الإعاقة لا تتوقف على الفرد المعاق نفسه وما يحتاج إليه من خدمات تسهل عملية تكييفه واندماجه في المجتمع، لكنها تتعدد لتشمل الأفراد المهمين في حياة المعاق مثل الأب، الأم، الأخوة، الأخوات والأقارب لتصل إلى المجتمع بشكل عام، ومن هذه الآثار التي تعاني منها أسرة المعاق هي عمليات الوصم الاجتماعي لبقية أفراد الأسرة (مثل فلان أخ فلان المعاق)، وفي المجتمع العراقي قد تلحق بالإناث اللواتي من أسر فيها معاقون آثار سلبية أكثر من الذكور ولاسيما في موضوع الزواج، فيتجنب الكثير من الناس مصاهرة الأسرة التي فيها معاقون خوفًا من انتقال الإعاقة إلى الجيل القادم، فنجد أسرة المعاق نفسها تتعرض للوصم كونها أسرة فيها شخص معاق، فمع تكرار هذا الوصم تستجيب الأسرة لها من خلال توقعاتها عن اتجاهات البيئة المحيطة بها التي في غالبها توقعات سلبية، ففي المحصلة تغلق الأسرة على نفسها وقد تنعكس عمليات الوصم سلبًا على الطريقة التي يتعامل فيها الشخص المعاق من خلال العقاب الجسدي والحرمان أو الرفض والإهمال وعدم تلبية الحاجات أو الخوف الشديد عليه والحماية الزائدة له، لذا لايتوقف تأثير الإعاقة على أسرة المعاق من الناحية النفسية فحسب، وإنما تتأثر أيضًا من الناحية الاجتماعية لتواجه صعوبات بين أنساقها (الأب والأم والأخوة)، وكذا بين الأسرة كنسق وبعض الأنساق الأخرى ذات العلاقة كالأصدقاء والأقارب، تلك الصعوبات التي غالبًا ماتسبب نوعًا من الاضطراب الأسري والتي تنعكس سلبًا على المعاق نفسه، وقد تسبب له الشعور بالاغتراب والاستبعاد.

رابعًا– مظاهر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في الجانب الصحي:

إنَّ صحة الفرد من المقومات الأساسية للمجتمع ومطلبًا أساسيًا من مطالب

الحياة وضرورة من ضرورات التنمية، فالدولة التي تبغي التنمية لا بدَّ أن تعمل على حماية صحة أفرادها وتوفير الخدمات اللازمة لسرعة اكتشاف أي انحراف في الصحة نتيجة المرض أو الإصابة؛ إذْ إنَّ التحدي الأساس الذي يواجه كل المجتمعات هو التأكد من حصول جميع المواطنين على الرعاية الصحية اللازمة كحق من حقوق الإنسان، وفي العراق تقع مسؤولية أداء النظام الصحي وتدبير شؤون عافية الناس على عاتق الحكومة، ويُعدَّ الأشخاص ذوو الإعاقة أفرادًا في المجتمع أسوة بالآخرين لهم حقوق وعليهم واجبات، لا يجوز أنَّ يميزوا عن غيرهم من الأسوياء بصورة تقلل من قدرتهم، فهم يمتلكون من القدرات والإمكانيات التي يمكن الاستفادة منها في المجتمع، إذا تم استغلالها بصورة صحيحة، فالأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التمتع بأعلى مستويات من الصحة وتقديم الرعاية لهم ومن الضروري تيسير الحصول على الخدمات الصحية في أقرب مكان ممكن مع مراعاة الجودة في المجال الفردي أو في المجال الحضري، ففي دول العالم الثالث ولاسيّما في الدول العربية، ومنها العراق يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من مظاهر مختلفة من التمييز ضدهم في مجالات متعددة ومنها الجانب الصحي، فهم يعانون من عدم تقديم الخدمات الطبية التي تلائم حجم ونوع الإعاقة التي يعانون منها؛ بسبب عدم توافر أقسام خاصة بتقديم الرعاية الطبية لهم في المستشفيات والمراكز الصحية لحاجتهم إلى الرعاية واهتمام خاص مقارنة بغيرهم وحسب نوع الإعاقة، ويرجع ذلك إلى إهمال هذه الدول الى شريحة واسعة من المجتمع، بحاجةٍ إلى الرعاية الصحية الخاصة وبمراجعة بسيطة إلى دساتير هذه الدول يمكن ملاحظة مواد خاصة تدعو إلى ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة التي تتطلبها، إلا إنَّ هذه المواد غير مفعلة ومهملة لسبب أو لآخر.

فمن الجدير بالذكر أنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة الى إجراء الفحوص الطبية بصورة مستمرة؛ لأن إهمال إجراء الفحوص الطبية يؤدي إلى آثار سلبية، مقارنةً بمن هم ليس بحاجة للفحوص الطبية، كما يتطلب توفير الخدمات الطبية الضرورية التي يحتاجها الشخص المعاق، وقد يكون بعض منهم بحاجة إلى إجراء عمليات جراحية لا تتمكن الأسرة من توفير تكاليفها، حيث يشار إلى معاناة النساء ذوات الإعاقة من نسبة أعلى للإصابة بالأمراض النفسية كنتيجة لتدني تقدير الذات ومستوى التمكين مقارنة بالنساء العاديات، حيث تحرم النساء ذوات الإعاقة في بعض الدول من برامج التربية الصحية الإنجابية؛ وذلك بسبب افتراض أنهن غير نشيطات جنسيًّا ولايحتجن خدمات صحة إنجابية[٦٤].

ومن المشكلات الصحية التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة وتعمل على شعورهم بالاغتراب والتمييز هي:

١- عدم انتشار مراكز كافية للعلاج المتميز للمعاقين، وانعدام المتابعة الصحية لحالات المعاقين.

٢- عدم معرفة الأسباب الحاسمة لبعض أشكال الإعاقة.

٣- عدم توافر المراكز المتخصصة للعلاج الطبيعي ولاسيمّا في المحافظات وانعدام الأجهزة الغنية للعلاج.

٤- طول فترة العلاج لبعض الأمراض وتكاليف العلاج[٦٥].

لذا يُعدُّ ضعف الخدمات الصحية المقدمة للمعاقين في المجتمع العراقي، أحد العوامل الرئيسة لشعور المعاق بالاستبعاد؛ إذْ إنَّ للمعاق العديد من الاحتياجات الصحية والمتطلبات التي ما أن توفرت شعر المعاق بأنه قادر على الاندماج والتكيف

ممّا ينعكس إيجابًا على تقديره لذاته، وتتضمن هذه المتطلبات توفير العلاج والأجهزة التعويضية وتقويم الأعضاء، والرعاية والمتابعة من قبل مركز وطبيب مختص وأية مساعدات وتجهيزات أخرى تساعد المعاق على الشعور بالانتماء، فطابع الرعاية الصحية في المجتمع العراقي لايزال بعيدًا عن الدور الحقيقي الذي يجب أن تؤديه مختلف المؤسسات الاجتماعية، وكل من يعمل في حقل الرعاية الاجتماعية ممّا انعكس سلبًا على واقع الفئات المعاقة، وعمق بذلك حجم المشاكل والصعوبات التي تعرقل تكيف هذة الشرائح المهمة والطاقات المعطلة في المجتمع.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الهوامش

١- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الأردن، ١٩٧٩، ص.٢٨٩

2- A.S. Hornby. Oxford Advanced Learner's Dictionary of current English oxford .،Oxford university Press ،Ninth edition,2015,p425.

٣- د.عبد الوهاب الحيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية، مطبعة المتوسط، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص١٦٤

٤- د. شاكر مصطفى سليم، قاموس الإنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١، ص٨٩٦.

5-Errol P. Mendes and Sakunthala Srighanthan، confronting Discrimination and Inequality in china، Chinese and Canadian perspectives،University of Ottawa press، 2009،p.246 .

٦- د. فاخر عاقل، معجم علم النفس، دار العلم، بيروت، ط٤، ١٩٨٥، ص٣٥.

٧-د. كمال دسوقي، تعريفات ومصطلحات العلوم النفسية، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٨٨،ص٤٠٣.

* - وليام سمنر: عالم اجتماع أمريكي، ترأس جمعية علم الاجتماع الأمريكية بعد (ليستر وارد) ومن أشهر مؤلفاته كتاب العادات الشعبية.

- فرانكلين جيدنجر: عالم اجتماع أمريكي،كان أستاذًا لعلم الاجتماع في جامعة كولومبيا، من أشهر مؤلفاته، مبادى علم الاجتماع والدراسة العلمية للمجتمع البشري.

٨- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، المجلد الأول، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧، ص٤٢٦.

* شرع هذا القانون ليلغي قانون هيئة رعاية مقاتلي القادسية وأم المعارك رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠١

المنحل كونه يعني بمعاقي الواجبات العسكرية فقط ويهمل باقي الفئات المعاقة.

٩- وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية العراقية، قانون هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣، ص١٣.

* – يقصد بـ التعصب (prejudice) اتجاه نفسي مشحون انفعاليًا، أو عقيدة أو حكم مسبق مع أو في (الأغلب والأعم) ضد جماعة أو شيء أو موضوع، ولايقوم على سند منطقي أو معرفة كامنة أو حقيقية بل ربما يستند إلى أساطير وخرافات.

ينظر: حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٧٧، ص١٧٦.

كما يعرف بأنه: أحكام ومشاعر ومعتقدات سلبية ونمط من العداء في العلاقات بين الأفراد وهو موجه ضد جماعة ككل أو الى أفرادها. ينظر

NAZAR AKRAM:، prejudice، The Interplay of personality، Cognition، and social Psychology. Uppsala university، Sweden، 2005، p.7-8

١٠- شاكر مصطفى سليم، مصدر سابق، ص٨٩٦.

١١-د. يوسف محمد رضا، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصر، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص١٣٦.

١٢- محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٨١،ص٤٦٢.

13- A.S. Hornby, op. cit., p.421. ،

١٤- أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٢٣٧.

15-world Health or، aniation، world refort on disability، printed in malta، 2011، p.3-4.

16-Deborah Kaplan، the definition of disability، perspective of the disability community،journal of Health care law and policy، vol 3، iss 2، 2000، p.356 -357.

١٧ – يحيى حسن درويش، دراسة عن تاريخ التأهيل الاجتماعي بمصر،النشرة الدورية لاتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين،السنة الثالثة، العددالخامس، ١٩٨٦، ص٩٤.

18- Colin Barnes، the social model of disability، valuable or relevant، the Routled، Hanbook of disability studies، London،2012، p.4

١٩– مهدي محمد القصاص، التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، دراسة ميدانية، المؤتمر العربي الثاني، الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية، ٢٠٠٤، ص٢.

٢٠ – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قانون هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣، مصدر سابق ص.١٢

٢١– محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مصدر سابق، ص٥٧.

٢٢ – روبين بيس، الاستبعاد الاجتماعي، مفهوم يحتاج إلى تعريف، ترجمة مازن مرسول محمد، مجلة عمران، مجلد ٤ –العدد ١٤، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، للعلوم الاجتماعية والإنسانية،٢٠١٥، ص١٢٣–١٢٩.

* ماكس فيبر (Max Weber) عالم اجتماع ألماني، صاحب خط فكري متميز، من أشهر مؤلفاته الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

٢٣– جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة ٣٤٤، ٢٠٠٧، ص٢٢.

* أنتوني جيدنز (Anthony Giddens) عالم اجتماع بريطاني ويعتبر من أشهر العلماء

الاجتماعيين في جامعة كيمبريدج وعضوًا لمجالس الإدارة لعدد من المؤسسات ومراكز الأبحاث.

٢٤- أنتوني جيدنز،علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥ ص٣٩٤

٢٥- المصدر نفسه، ص٣٩٥.

٢٦- د.رفيقة سليم حمود،تعليم الإناث في الدول العربية الإنجازات والمعوقات وآفاق المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨،ص٣١

٢٧- بطرس حافظ بطرس، أرشاد ذوي الاحتياجات الخاصة وأسره، دار المسرة، الأردن، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٣.

٢٨- إبراهيم احمد العدرة، التحديات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٣، ملحق ٥، ٢٠١٦، ص٢٠١٤.

29-Dejana Bouillet and jasna Kudek، students with disabilities and challenges in educational Practice، croatian journal of education، vol 17، No. 2، 2015، p. 12-14.

٣٠- رنا محمد عوادة، الإعاقة والتأهيل المجتمعي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار في الضفة الغربية للمدة من (١٤-٣/١٥)، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦، ص.٥

٣١- إبراهيم أحمد العدرة، مصدر سابق، ص٢٠٢٨-.٢٠٣٠

٣٢- د. أفراح جاسم محمد، تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بين الواقع والمأمول، بحث مقدم إلى الندوة الموسومة (دور الإرشاد النفسي والتربوي في التفاعل مع طلبة الاحتياجات الخاصة)، جامعة بغداد، كلية العلوم للبنات، ٢٠١٧، ص١٩.

٣٣- د. عبد الفتاح عثمان، الرعاية الاجتماعية والنفسية للمعوقين، مكتبة الأنجلو المصرية،

القاهرة، ١٩٨١، ص.٣١

٣٤- فيرنور مونيوس، حق المعوقين في التعليم، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الرابعة، البند ٢، ٢٠٠٧، ص١٢

٣٥- د.مها عبد المجيد جواد العاني وأسعد تقي عبد محمد العطار، التحديات التي تواجه الشباب ذوي الإعاقة في مؤسسات القطاع الخاص بسلطنة عمان، دراسة ميدانية مقدمة إلى الملتقى الرابع عشر للجمعية الخليجية للإعاقة (الخدمات المقدمة للشباب من ذوي الإعاقة الواقع والطموح من ١٤- ١٧ ابريل)، دبي، ٢٠١٤، ص١.

٣٦- ليلى عبد الجواد، دارسة واقع المعاقين في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢

٣٧- عبد المطلب القريطي، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦.

٣٨- د. إقبال محمد بشير وإقبال إبراهيم مخلوف، الخدمة الاجتماعية ورعاية المعوقين، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٧٤-٧٦.

39-Arthur oreilly، the right to decent work of persons with disabilities، International Labour،Office (ILO)، Geneva، 2007، p. 20-25.

٤٠- أحمد أبو دراع، أسس التأهيل الاجتماعي للمعوقين من منظور خدمة الفرد والجماعة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، العدد٤، الجزائر، ١٩٩٥، ص١٤٣.

٤١- د. محمد أبو شعيرة، اتجاهات أصحاب العمل نحو تشغيل المعوقين تبعًا لعدد من المتغيرات، جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية، بدون سنة، ص٣.

٤٢- د. سهير الصباح وعايد الحموز، مشكلات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في

المراكز التأهيلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠١٣، ص٣٠١

43-Gloria Marcos، The views of the operators of disabled graduates rehabilitation centers، the level of their professional performance، Eric. AAc305681، 2008، p. 55.

44- ILO، Achieving equal employment opportunities for people with disabilities through legislation، Gadilelines Geneva، 2007، P.30.

٤٥– زمن المساواة في العمل، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩١، ط١، ٢٠٠٣، ص.٢٧.

٤٦– زمن المساواة في العمل، المصدر نفسه، ص٣٦.

٤٧– منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات نوع الجنس والعمل والاقتصاد غير المنظم، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٦.

٤٨– ندى الناشف، الممارسات السليمة الناشئة في مجال تأهيل وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٣، ص.١٧

٤٩– بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كانون الأول، ٢٠١٦، ص.١٣

٥٠– كينث ديفيز،السلوك الإنساني في العمل، (دراسة العلاقات الإنسانية والسلوك التنظيمي)، ترجمة د.سيد عبد الحميد مرسي، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩، ص٤٠٤

٥١– د.أفراح جاسم محمد، العنف الأسري ضد الزوجة، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠١٣، ص٧٣.

٥٢- د. منى توكيل السيد، الدعم النفسي والاجتماعي لأسر المعاقين، ورقة عمل مقدمة إلى مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، قسم التدريب والمحاضرات، الدوحة، ٢٠١٢، ص٤.

٥٣- د. سرور قاروني، الإنسان المعاق نظرة مختلفة لحياة مختلفة، ورقة مقدمة لمؤتمر دور هيئات ومنظمات المجتمع المدني في الوقاية من الإعاقة في الخليج للمدة من (٢١-٢٢مارس)، البحرين، ٢٠١١ ص.١

٥٤- العمري عيسات، مسائل الإعاقة والمعوقين في الجزائر، مقاربة تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٩، جامعة محمد لمين دباغيين سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٤، ص.١٧٧

٥٥- بندر ناصر الصوينع، تقبل الأسر للأطفال مزدوجي الإعاقة في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير الموازي في التوجية والإرشاد الطلابي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس، السعودية، ٢٠١١، ص ٢-٣.

٥٦- رنا محمد عوادة، مصدر سابق، ص٨-٩.

٥٧- د. أمل عبد الرحمن صالح، دور الإعلام في خدمة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأسرة والإعلام العربي نحو أدوار جديدة للإعلام الأسري، للمدة من ٢-٣ مايو، قطر، ٢٠١٠، ص.١٣

٥٨- سمية محمد جمعة ابو موسى، التوافق الزواجي وعلاقتة ببعض سمات الشخصية لدى المعاقين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التربية،،قسم علم النفس والإرشاد النفسي، ٢٠٠٨، ص ٢٢

* سورة الروم، اية (٢١).

٥٩- د. عبد السلام الترمانيني، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام، دراسة مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤، ص.٤٨

middleeast2017@hotmail.com M.E.R.C ISSN 2536-9504

٦٠- سمية محمد جمعة أبو موسى، مصدر سابق، ص٣.

٦١- د. أبو بكر باقادر، زواج المعوقين حق محرمون منه، جريدة الرياض، العدد ١٤٦٤٦، ٣٠ يوليو، ٢٠٠٨م، على الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.c / 363668

٦٢- سميرة مصطفى جزماوي،المشكلات التي تواجهها زوجات المعاقين في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٦، ص٦٨

٦٣- شهرزاد سالمي، زواج ذوي الاحتياجات الخاصة حق مشروع يحرمه المجتمع، جريدة الحوار، ٢٠٠٩ www.jazairess.com/١١٣٦٣

٦٤- د.إيمان خليف الزبون، التوجهات الحديثة في التربية الخاصة، دار الفكر، الأردن، ط١، ٢٠١٣، ص١٩٣.

٦٥- إياد عبد الكريم ومروان عبد المجيد إبراهيم، علم الاجتماع التربوي الرياضي، دار العلم والثقافة للنشر، الأردن، ٢٠٠٢، ص٢٤٠.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المصادر والمراجع

* **القران الكريم.**

١- إبراهيم أحمد العدرة، التحديات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٣، ملحق ٥، ٢٠١٦.

٢- د. ابو بكر باقادر، زواج المعوقين حق محرمون منه، جريدة الرياض، العدد ١٤٦٤٦، ٣٠ يوليو، ٢٠٠٨م، على الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com / 363668

٣- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الأردن، ١٩٧٩.

٤- أحمد أبو دراع، أسس التأهيل الاجتماعي للمعوقين من منظور خدمة الفرد والجماعة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، العدد٤، الجزائر، ١٩٩٥.

٥- أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٦- د.أفراح جاسم محمد، العنف الأسري ضد الزوجة، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠١٣.

٧- د. أفراح جاسم محمد، تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بين الواقع والمأمول، بحث مقدم إلى الندوة الموسومة (دور الإرشاد النفسي والتربوي في التفاعل مع طلبة الاحتياجات الخاصة)، جامعة بغداد، كلية العلوم للبنات، ٢٠١٧.

٨- د. إقبال محمد بشير وإقبال إبراهيم مخلوف، الخدمة الاجتماعية ورعاية المعوقين، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٩- العمري عيسات، مسائل الإعاقة والمعوقين في الجزائر، مقاربة تحليلية، مجلة العلوم

الاجتماعية، العدد ١٩، جامعة محمد لمين دباغيين سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٤.

١٠–د.أمل عبد الرحمن صالح، دور الإعلام في خدمة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأسرة والإعلام العربي نحو أدوار جديدة للإعلام الأسري، للمدة من ٢–٣ مايو، قطر، ٢٠١٠.

١١– انتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥.

١٢–إياد عبد الكريم ومروان عبد المجيد ابراهيم، علم الاجتماع التربوي الرياضي، دار العلم والثقافة للنشر، الأردن، ٢٠٠٢.

١٣– د.إيمان خليف الزيون، التوجهات الحديثة في التربية الخاصة، دار الفكر، الأردن، ط١،٢٠١٣.

١٤–بطرس حافظ بطرس، أرشاد ذوي الاحتياجات الخاصة وأسره، دار المسرة، الأردن، ط١، ٢٠٠٧.

١٥–بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كانون الأول، ٢٠١٦.

١٦–بندر ناصر الصوينع، تقبل الأسر للأطفال مزدوجي الإعاقة في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير الموازي في التوجية والإرشاد الطلابي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس، السعودية، ٢٠١١.

١٧–جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، المجلد الأول، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٧.

١٨–جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة ٣٤٤، ٢٠٠٧.

١٩–حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٧٧.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2356-9514

٢٠-د.رفيقة سليم حمود، تعليم الإناث في الدول العربية الإنجازات والمعوقات وآفاق المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.

٢١-رنا محمد عوادة، الإعاقة والتأهيل المجتمعي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الاعمار في الضفة الغربية للمدة من (١٤-١٥/٣)، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦.

٢٢-روبين بيس، الاستبعاد الاجتماعي، مفهوم يحتاج إلى تعريف، ترجمة مازن مرسول محمد، مجلة عمران، مجلد ٤ –العدد ١٤، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٠١٥.

٢٣-زمن المساواة في العمل، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩١، ط١، ٢٠٠٣.

٢٤-د. سرور قاروني، الإنسان المعاق نظرة مختلفة لحياة مختلفة، ورقة مقدمة لمؤتمر دور هيئات ومنظمات المجتمع المدني في الوقاية من الإعاقة في الخليج للمدة من (٢١-٢٢مارس)، البحرين،٢٠١١.

٢٥-سميرة مصطفى جزماوي، المشكلات التي تواجهها زوجات المعاقين في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٦.

٢٦-سمية محمد جمعة أبو موسى، التوافق الزواجي وعلاقتة ببعض سمات الشخصية لدى المعاقين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم علم النفس والإرشاد النفسي، ٢٠٠٨.

٢٧-د. سهير الصباح وعايد الحموز، مشكلات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في المراكز التأهيلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠١٣.

٢٨-د. شاكر مصطفى سليم، قاموس الإنثروبولوجيا، جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١.

٢٩–شهرزاد سالمي، زواج ذوي الاحتياجات الخاصة حق مشروع يحرمه المجتمع، جريدة الحوار،٢٠٠٩، ١١٣٦٣/www.jazairess.com

٣٠–د. عبد السلام الترمانيني، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام، دراسة مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤.

٣١–د. عبد الفتاح عثمان، الرعاية الاجتماعية والنفسية للمعوقين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص٣١.

٣٢–عبد المطلب القريطي، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦.

٣٣–د.عبد الوهاب الحيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية، مطبعة المتوسط، بيروت، ط١، ١٩٧٤.

٣٤–د. فاخر عاقل، معجم علم النفس، دار العلم، بيروت، ط٤، ١٩٨٥.

٣٥–فيرنور مونيوس، حق المعوقين في التعليم، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الدورة الرابعة، البند ٢، ٢٠٠٧.

٣٦–د. كمال دسوقي، تعريفات ومصطلحات العلوم النفسية، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٨٨.

٣٧–كينث ديفيز،السلوك الانساني في العمل، (دراسة العلاقات الإنسانية والسلوك التنظيمي)، ترجمة د.سيد عبد الحميد مرسي، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩.

٣٨–– ليلى عبد الجواد، دارسة واقع المعاقين في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٩–د. محمد أبو شعيرة، اتجاهات أصحاب العمل نحو تشغيل المعوقين تبعاً لعدد من المتغيرات، جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية، بدون سنة.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

٤٠-محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٨١.

٤١-د. منى توكيل السيد، الدعم النفسي والاجتماعي لأسر المعاقين، ورقة عمل مقدمة إلى مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، قسم التدريب والمحاضرات، الدوحة، ٢٠١٢.

٤٢-منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات نوع الجنس والعمل والاقتصاد غير المنظم، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

٤٣-د.مها عبد المجيد جواد العاني وأسعد تقي عبد محمد العطار، التحديات التي تواجه الشباب ذوي الإعاقة في مؤسسات القطاع الخاص بسلطنة عمان، دراسة ميدانية مقدمة إلى الملتقى الرابع عشر للجمعية الخليجية للإعاقة (الخدمات المقدمة للشباب من ذوي الإعاقة الواقع والطموح من ١٤- ١٧ ابريل)، دبي، ٢٠١٤.

٤٤-مهدي محمد القصاص، التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، دراسة ميدانية، المؤتمر العربي الثاني، الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية، ٢٠٠٤.

٤٥- ندى الناشف، الممارسات السليمة الناشئة في مجال تأهيل وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٣.

٤٦-وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية العراقية، قانون هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣.

٤٧-يحيى حسن درويش، دراسة عن تاريخ التأهيل الاجتماعي بمصر، النشرة الدورية لاتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، السنة الثالثة، العددالخامس، ١٩٨٦

٤٨-د. يوسف محمد رضا، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصر، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

المراجع الأجنبية:

49- Arthur oreilly، the right to decent work of persons with disabilities، International Labour،Office (ILO)، Geneva، 2007.

50- Colin Barnes، the social model of disability، valuable or relevant، the Routled، Hanbook of disability studies، London،2012.

51- Dejana Bouillet and jasna Kudek، students with disabilities and challenges in educational Practice، croatian journal of education، vol 17، No. 2، 2015.

52- Deborah Kaplan، the definition of disability، perspective of the disability community،journal of Health care law and policy، vol 3، iss 2، 2000.

53- Errol P. Mendes and Sakunthala Srighanthan، confronting Discrimination and Inequality in china، Chinese and Canadian perspectives،University of Ottawa press، 2009.

54- Gloria Marcos، The views of the operators of disabled graduates rehabilitation centers، the level of their professional performance، Eric. AAc305681، 2008.

55- ILO، Achieving equal employment opportunities for people with disabilities through legislation، Gadilelines Geneva، 2007.

56- NAZAR AKRAM:، prejudice، The Interplay of personality، Cognition، and social Psychology. Uppsala university، Sweden، 2005.

57- world Health or، aniation، world refort on disability، printed in malta، 2011.